

## الفتوى ومنهجها عند الشيخ الإمام عطية مسعودي

د. مصطفى داودي

### جامعة الجلفة

إن المتأمل في معرفة أسرار الله في عباده ، وسننه التي أرادها قوانينا ذات حكمة تسيّر العباد في مختلف حياتهم سواء كانت مع النفس من منطلق الحرية الذاتية أو مع المجتمع من منطلق تكاتفه وذوبان الحرية الفردية في إطاره العام وكان من تمام السنن أن ضبط الله للخلق ما يضمن سير الحياة لأنه هو الأدرى بما به يهتدي الخلق وبما به يجيدون وبما به ينتفع الخلق وبما به ينسفلون فسنن لأجل ذلك لهم قواعدا و أظهر لهم أحكاما وبيّن لهم نظما ، وفي ذلك قال: " شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ، أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ، كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ، اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ " <sup>1</sup> ، وإن خاتمة تشريع الله للخلق جوهره تلك الأحكام التي سنّها على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سواء كانت اعتقادية — بما تعلق بالله من ذات وصفات وبالإيمان به وبالنبوات من كتب ورسول وبالسمعيات فيما تعلق بالملائكة والجن وباليوم الآخر وما فيه من حساب وعقاب — أو تهييبية أخلاقية — بما تعلق ببيان الفضائل التي ينبغي أن يتحلى بها الخلق في هذه الحياة حتى تتحقق لهم الطمأنينة والاستقامة فردا وجماعة سواء تعلق ذلك باكتساب الفضائل من صدق ووفاء وأمانة وصبر ، أو بترك الرذائل من كذب وغدر وخيانة — أو عملية بما تعلق بأعمال العباد وأفعالهم مثل الصلاة والزكاة والحج والصوم وحرمة الزنا والربا وحل البيع والهبة وغيرها من الأحكام العملية .

وأن الشريعة الإسلامية في كل ما ذكرناه من أحكام لم تشذ عن الشرائع السماوية التي سبقتها لأن مصدرها واحد وهو القائل في محكم تنزيله: " وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ " <sup>2</sup> وقوله: " إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ، وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ ، وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا " <sup>3</sup> ، وما اختلفت شريعة الإسلام على من قبلها إلا من حيث الأحكام العملية لأن الله لا يشرع لقوم إلا ما يناسبهم عقلا وزمانا ومكانا وما يستوفي حاجتهم بناء على معرفة الله لخلقهم ، ومن عجائب الله أن جعل هذه الشريعة مرنة تتصف بالشمول والتكامل وتستوفي حاجة الخلق في كل زمان ومكان و سر ذلك أن الله جعلها ختام رسائله للخلق وقد بين ذلك في قوله: " وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ " <sup>4</sup> وقال أيضا: " وَزَلَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ " <sup>5</sup> .

لكن فقه هذه الأحكام لا يتأتى لكل البشر لذلك رغب الله طائفة من الخلق ليتحملوا عبأ إيصال فهم هذه الأحكام لبقية عباده وفي ذلك قال عز وجل: " وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ " <sup>6</sup> ، لذلك فإن إفتاء الخلق بأحكامه جعل الله له ضوابط لا تتأتى لكل الخلق وجعلها تحظي باهتمام بالغ وعناية كبرى في الإسلام لا يجزأ عليها إلا من تبين له بجلاء حكم الله فيها لذلك شدد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بين ذلك في الحديث الذي رواه

الإمام الدارمي رحمه الله في سننه (69/1) حيث قال: أخبرنا إبراهيم بن موسى ، حدثنا أبي ، حدثنا ابن المبارك ، عن سعيد بن أبي أيوب ، عن عبيد الله بن أبي جعفر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أجر أكرم على الفتوى أجر أكرم على النار " وذلك لأن المفتي هو أمام أمر جليل يبين فيه حكم الله لعباده وأي خلل في تبيان هذا الحكم هو إحداث خلل في سنن الله التي أرادها لخلقها لدرجة أن أهل العلم وصفوا المفتي بالموقع عن الله ، فمن يجراً على التوقيع عن الله دون تفويض منه ، وتفويضه هنا هو اكتسابه لخصائص المفتي التي أرادها الله له ، لذلك اهتم الصحابة و التابعين بالفتوى بعناية كبرى لدرجة أنه كان الواحد منهم يدفعها للآخر خوفاً من تحمل عبأها والتقصير في حقها وفي ذلك قال عبد الله بن المبارك : حدثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: " أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — يسأل أحدهم عن المسألة، فيردها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول"<sup>7</sup> وأنه لا يستفتي أحدهم في مسألة إلا ودّ أن أحاه كفاه إياه عكس ما يحدث اليوم في هذا الزمان من الجرأة على الفتوى من غير علم وأهلية لها ولا حتى أدنى ورع أو خوف رادع يكفهم عنها وفي هؤلاء قال الإمام الشافعي رحمه الله عليه : " وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الإمساك أولى به، وأقرب من السلامة له إن شاء الله " وكان حري بهؤلاء أن يعرفوا جلاء ما يفتون به بمعرفة رؤى علماء الأمة للفتوى فهذا الإمام مالك رحمه الله عليه لما سئل عن مسألة فقال: لا أدري، ف قيل له: يا إمام هي مسألة خفيفة سهلة. فغضب. وقال ليس في العلم شيء خفيف، أما سمعتم قول الله تعالى : " إِنَّا سَأَلْنَاكَ قَوْلًا ثَقِيلًا "<sup>8</sup> ، وهذا الشعبي والحسن وأبي حصين قالوا: " إن أحدكم ليفتي في المسألة ولو وردت على عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — لجمع لها أهل بدر".

وكان الإمام عطية مسعودي من أولئك الذين أدركوا معنى الفتوى وأنها ابتلاء وتكليف وليست مكانة وتشريف وهي عند الله عظيمة في الجزاء والعقاب لذلك كان يتحرى فيها مراقبة الله له وأمانة الخلق فيه وأنه تجرأ على الفتوى انطلاقاً من واجبه الشرعي الذي سيسأله الله عنه إذا لم يؤدي حقه مصداقاً لقوله تعالى: " وإذا أخذنا ميثاق الله للذين أتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه"<sup>9</sup> وأوعد من كتم علماً بقوله: "إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ، أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ"<sup>10</sup> وجاء في الحديث الذي رواه ابن ماجه والترمذي وحسنه أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من سئل عن علم فكتمه وهو يعلمه أجم بلجام من نار يوم القيامة " ، فكان يعتبر رحمة الله عليه أداء الفتوى هو خوف من ذلك الوعيد وأنه كان يقول : " أجيب السائلين بما أعلمهم مع شدة التحري في أن لا أخرج عن حدود المفتي الذي هو الإخبار بالحكم الشرعي من غير إلزام ، وإني أشفق على نفسي من أن أدخل فيما يغضب ربي ، أو يوجب عليّ لوما ، وإني فيها مكره أخاك لا بطل "

مفهوم الفتوى لغة واصطلاحاً :

الفتوى لغة :

يقول ابن منظور : أفتاه في الأمر أبانه له ، وأفتى الرجل في المسألة و استفتيته فيها فأفتاني إفتاء ، يقال : أفتيته في مسألة إذا أحبته عنها ، يقال : وفتاتوا إلى فلان أي تخاصموا و تحاكموا وترافعوا إليه ، فالفتوى هي ما أفتى به الفقيه<sup>11</sup> ، فيقال أفتى الفقيه في المسألة إذا بين حكمها ، واستفتيت إذا سألت عن الحكم مصداقاً لقوله تعالى: " يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ " <sup>12</sup> ، فالفتوى إذن هي جواب الفقيه عما ألقى إليه من المسائل المشكوك في أحكامها وجمعها فتاوى وفتاوى<sup>13</sup> فمن المعاني السابقة يدور مفهوم كلمة فتوى في العموم حول الإجابة و الإبانة و التعبير والإجابة عن سؤال المستفتي وبالتالي

لا تكون الفتوى إلا عن سؤال من المسائل<sup>14</sup> وقد جاءت الفتوى إما بمعنى السؤال مصداقاً لقوله تعالى : " فاستفتهم أهم أشد خلقاً أم ن خلقنا " <sup>15</sup> وقوله تعالى : " فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبُنُونَ " <sup>16</sup> ، و إما بمعنى الجواب مصداقاً لقوله تعالى : " يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ " <sup>17</sup> .

و إما بمعنى الدعاء ، باعتبار أن الدعاء سؤال وطلب كما في قوله عليه الصلاة و السلام لعائشة في الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم : " أشعرت أن الله أفتاني فيما استفتيته فيه " <sup>18</sup> .

الفتوى اصطلاحاً :

اتفق الكثير من العلماء بأن المعنى الاصطلاحي للفتوى هو ذاته المعنى اللغوي و المقصود به أن الفتوى هي جواب الفقيه عما ألقى إليه من مسائل ، لكن قيدها البعض بالمسائل الشرعية فقط و من هؤلاء الشيخ يوسف القرضاوي الذي قال : " بأن الفتوى شرعاً هي بيان الحكم الشرعي في قضية من القضايا جواباً عن سؤال سائل معين كان أو مبهم فرداً أو جماعة " <sup>19</sup>

كما عرفها جمع من علماء الإسلام منهم القرافي الذي قال : " بأن الفتوى هي إخبار عن الله تعالى في إلزام و إباحة " و ذكر ابن صلاح بأن الفتوى هي توقيع عن الله تبارك و تعالى <sup>20</sup>

أما الإمام الشاطبي فقد اعتبر بأن المفتي هو القائم في الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم وأضاف بن القيم بأن المفتي هو المخبر عن حكم الله غير منفذ <sup>21</sup>

أما أول من أطلق الفتوى بمعنى الإفتاء على أنه علم منفرد بذاته فهو الإمام ابن تيمية حيث قال في الفتاوى : " وهو علم الفتوى إذا نزل بالعبد نازلة احتاج من يستفتيه "

ويجب هنا أن نفرق بين الاجتهاد الفقهي و الفتوى ، فإذا كان الاجتهاد هو استخراج الأحكام الفقهية من مصادرها سواء كان بها سؤال أم لم يكن كالتفريعات و الافتراضات الفقهية ، فإن الفتوى أخص منه لأنها لا تكون إلا عند السؤال عن حكم واقعة أو نازلة وقعت أو بصدد الوقوع <sup>22</sup> .

شروط الإفتاء و مكانة الشيخ عطية مسعودي منها :

اشترط أهل الحل والعقد في من اعتلى درجة الإفتاء شروطاً ينبغي أن تميزه، وهي شروط وجوب كالإسلام و العقل و البلوغ و العدالة و شروط صحة و فيها أكد العلماء بأنه لا بد للمفتي الذي يقوم مقام النبي صلى الله عليه و

سلم في تبليغ الأحكام و التوقيع عن الله تعالى أن يكون على قدر كبير من العلم بالإسلام و الخصوص هنا لكتاب الله تعالى و سنة رسوله عليه الصلاة و السلام ، و أن يحيط بأدلة الأحكام و الدراية بعلوم العربية و العلم بأصول الفقه وهي مجموع القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية<sup>23</sup> و مسائل الإجماع و مآلات الأفعال ، كما على المفتي أن يكون على ثقافة و معرفة بعلوم و واقع العصر الذي يعيش فيه .

يقول الشيخ يوسف القرضاوي: "إن من الناس من يجازف بالفتوى في أمور المعاملات الحديثة، مثل التأمين بأنواعه، و أعمال البنوك، والأسهم والسندات، وأصناف الشركات، فيحرم أو يحلل دون أن يحيط بهذه الأشياء خبراً، و يدرسها جيداً. ومهما يكن علمه بالنصوص، و معرفته بالأدلة، فإن هذا لا يغني، ما لم يؤيد ذلك بمعرفة الواقع المسؤول عنه، وفهمه على حقيقته" وقد قيل:

تعلم من كل علم تبلغ الأمل ولا يكن لك علم واحد شغل  
فالنحل لما رعت من كل نابتة أعطت لنا جوهرين الشمع والعسل  
فالشمع نور يستضاء به والعسل يشفي بإذن ربه العلل

و القارئ لسيرة الشيخ الإمام عطية مسعودي يجد بأنه بالإضافة إلى تميزه بشروط الوجوب من إسلام و عقل و بلوغ و عدالة فإنه كان على قدر كبير من العلم بكتاب الله و ما يتضمنه من آيات الأحكام و العلم بالناسخ و المنسوخ و المحكم و المحمل و المؤول و المفسر ، و بسنة رسوله عليه الصلاة و السلام من خلال معرفة أحاديث الأحكام منها ، خصوصاً و أنه منذ حفظه للقرآن الكريم وهو صغير أنكبّ على حفظ المتون الفقهية و دراسة أصول الدين من تفسير للقرآن الكريم و علم الحديث النبوي الشريف و سيرته عليه الصلاة و السلام ، كما كان يمتلك أدوات الاجتهاد من علة و قياس و معرفة لمسائل إجماع العلماء و الخلاف بينهم و كل ذلك شكل له مدارك للأحكام و طرائق للاستنباط .

وفي ذلك قال الشيخ عطية مسعودي<sup>24</sup>:

و الأصل في الشرع كتاب الله مقدمًا وسنة الأواه

إجماع أهل العلم و القياس بها لكل مهتد نبراس

ومما يدل على تمكنه من مسائل الإجماع و الخلاف عند العلماء قوله<sup>25</sup> عن حكم المصافحة والمعانقة و القيام:

جرى الخلاف صاح في المعانقة فمن مجيز و الحديث عانقه

ومالك بذو الحديث لم يقل حيث رآه لم يصاحبه عمل

أما المصافحة فهي سنة مما ارتضاه المصطفى وسنه

وفي القيام مع تقبيل اليد أتى خلاف العلماء فاقتد

نص عليه صاحب الرسالة وصاحب المدخل أيضا قاله

وبالقيام قال قد جرى العمل زروق وهو شيخ علم وعمل

وقاله الأبى وابن ناجي والعز من أضاء كالسراج

بل قال ذا الأخير لا يستبعد حكم الوجوب فيه بل يعتمد  
وقال بعض العلماء يندب لأنه للإتلاف أقرب  
هذا إذا لم يكن شيخا أو أبا أو عالما أو حاكما محببا

وكل ذلك يبين ثقافته الواسعة بمقاصد الشرع ، و أن تلك المقاصد بالأساس هي تتمحور حولها فتاويه بكل ما يستعمل من أدوات كالقياس و الاستصلاح و الاستحسان ونحوها ، كما كان على علم بوسائل الفتوى حينما يعلل الأحكام بالمصالح و المفاصد ويرتكز على قاعدة رفع الحرج، والهدف من كل ذلك عدم وضع المستفتي في ضيق و حرج ، مصداقا لقوله تعالى: " مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُنِزِلَ عَلَيْكُمْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ فَصِاحٌ "26

إضافة إلى كل ذلك فقد كانت له ثقافة بفقهاء الواقع لأن سلامة الفتوى تتوقف على ملاءمتها لروح العصر وتقدير الظروف البيئية و الأعراف السائدة لأن للعرف في الفتوى مكان، فكان أهل الفتوى يسألون المستفتي من أي البلد أنت و التثقف بعلوم العصر لأنها قوة وزيادة برهان في صحة الفتوى ومن تلك العلوم الاقتصاد و الطب و الفلك وغيرها...وكل ذلك كان داعما للشيخ في الكثير من الفتاوي التي سدرجها لاحقا.

ومن ملكاته التي ساعدته في الفتوى سرعة نباهة عقله وسلامة منطقته فقد حكى أنه وهو في طريقه أثناء رحلته العلمية إلى بلاد القبائل و في احد الأسواق صادف راهبا يوزع كتب الإنجيل على الناس وهم ملتفون حوله ومنبهرون بما كان يقول لهم من أن عيسى بن مريم حي ، و محمد بن عبد الله ميت ، والحي أفضل من الميت و أحق بالإتباع ، فعيسى إذن أفضل من محمد صلى الله عليه وسلم حسب زعمه ، فقال له الشيخ بنباهة عقل وسلامة منطق : هل والدتك حية ؟ فأجابه الراهب: أجل أيها الشاب، فقال له الشيخ على الفور: إذن فأملك أفضل من السيدة مريم -عليها السلام- مادام الحي أفضل من الميت عندك ، فلم يجد الراهب جوابا فانصرف خائبا مخذولا<sup>27</sup>.

كما كان من أعظم أدوات الفتوى التي ترمس منها الشيخ هو تمكنه بدرجة عالية من قواعد اللغة العربية و آدابها و فنونها ، وبرع فيها حتى أصبح يعلم الحقيقة و المجاز و الأمر و النهي و الجمل و المبين و الخاص و العام و المطلق و المفيد و الاستثناء ، ويذكر أنه لما عاد إلى الزاوية الجلالية بعد رحلته العلمية التي دامت سبع سنوات والتي انتقل فيها إلى بلاد القبائل و البليدة و الجزائر العاصمة أين كان يحضر دروس التفسير و علم البيان لمفتي الجزائر الشيخ عبد الحليم بن سماية كان يتداول الدروس الفقهية و النحوية و البلاغية مع كل من الشيخين نعيم النعيمي و ابو زيان الرحالة من بلدة ( فرندة ) ، وقد نشأ بينه وبين هذا الأخير خلاف في المسائل النحوية مما جعلهما يتحاکمان فيها للشيخ مبارك المليبي والذي كان حكمه بصواب آراء الشيخ عطية مسعودي وأجازته بتعليم اللغة العربية<sup>28</sup> و لقبه بالأديب الفاضل .

وقد اشتهر في التأليف ونظم القصيد ومن منظوماته الرائعة ما سماها المزدوجة و التي نظمها سنة 1930 ويقول في بعض أبياتها :

حمدا لمن علمنا      وبالهدي أكرمنا  
وأوسع الوجودا      تكرما وجودا  
وخار مصطفاه      من خلقه اصطفاه  
خير الوري الآحيد      محمد الوحيد  
وهذه عقيدة      مليحة مفيدة  
سميتها ( المزدوجة )      لمن قرأها مبهجة  
فإنما النفيس      يعرفه النفيس  
والدر لا يشريه      إلا الذي يدريه  
يا أيها الأديب      الفاضل الأريب  
انصب تصب مناكا      لا تستطل عناكا  
وحصل العقائدا      تصير حبرا قائدا  
فجانب المناهي      وباعد الملاهي  
واخش الإله غيبا      واستر أخاك عيبا  
وابعد نلت المراما      عن بطنك الحراما  
والفرج منك أحصنه      والسمع ياذا صنه  
والنطق منك أحسنه      بذكر الله زنه  
وإن عصيت ربكا      فاسأله يمخ ذنبكا  
واقلع ولازم الندم      وارسل دموع العين دم

ومن جماليات براعته في اللغة نظمه في إعراب ( لا إله إلا الله محمد رسول الله )  
والتي يقول فيها<sup>29</sup>:

لكلمة الإسلام خذ إعرابا      منظمًا يدني لك الصوابا  
فحرف لا نافية للجنس      إله إسمها فخذ يا أنسي  
نصب محله على الفتح بنسي      وحرف الاستثناء إلا فاعتن  
وأبدل الله ورفعته اشتهر      من الضمير المستكن في الخبر  
أو أبدلنه من محل لامع اس      مها في قول سبويه فاقبس  
ولا يصح رفعه على الخبر      فما للا في المعرفات من أثر  
وإن تشا فانصب على الاستثنا      لا البدلية من اسم لا هنا  
محمد مبتدأ رسول      خبره لنا وصول

وذا مضاف و المضاف إليه اسم الجلالة اعتمد عليه  
وجملة الكلمة لا محلا لها من الإعراب نلت الفضلا

أنواع الفتوى عند الشيخ عطية مسعودي:

لقد عرف الشيخ رحمة الله عليه بنشاطه التعليمي و توجيهه التربوي، وتحمله لعباً إشكالات مجتمعه من إصلاح ذات البين و قيامه بمهمة الفتوى حيث أسندت له قيادة جيش التحرير بالمنطقة مسؤولية الإفتاء والقضاء بين الناس أثناء الثورة التحريرية المباركة ، واستمر في القضاء إلى غاية استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962 ليكتفي بعده بالإمامة و الفتوى ، و قد تميّزت الفتوى عند الشيخ بثلاثة أنواع: عامة و خاصة .وفتوي عبر المراسلة

### 1 — الفتوى العامة:

ويقصد بها ما كان يفتي به في مجالسه العلمية مع الطلبة و في حلق الدرس في المسجد مع عامة الناس و في مختلف المناسبات التي كان يلتقى فيها الشيخ مع عامة المجتمع ، حيث كان يجيب سائله عما استعصى لهم فهمه من أمور الدين وما حلّ بهم من نوازل ووقائع استدعت أخذ رأي الفقهاء وميزة هذه الفتاوى أنها تتسم بالعموم أنها تم غالب المجتمع.

### 2 — الفتوى الخاصة:

ويقصد بها هنا تلك الفتاوى التي جاءت بناء على النوازل و المسائل التي تحل بأفراد المجتمع أو أسرهم فيأتيه أهلها فرادى للاستفسار عن الحكم الشرعي ورأي الدين فيها ، و عادة ما تكون هذه الفتاوى في بيته حيث كان مقصدا لذوي السؤال ، وميزة هذه الفتاوى أنها تتميز بالخصوصية باعتبار أنها تخص فرد أو أسرة دون عموم المجتمع.

3 الفتوى بالمراسلة : وهو نوع أملت ظروف الواقع وكان يتم عادة إما بين الشيخ وطلبته الذين درسوا عنده حيث كانوا يرسلونه من أجل أن يفتيهم في مسائل قد تستجد عندهم أو مواضيع استعصت عليهم ومن هؤلاء نجد تلميذه عيسى درماش من عين وسارة ومحمد الزاوي من المدينة ، وإما بينه وبين قرنائه من المشايخ ولذات الغرض كانت تتم بينه وبينهم مراسلات حول المسائل الفقهية ومن هؤلاء الشيخ لخضر بن خليف من (فيض البطمة) و الشيخ الطاهر بلعبيدي من (تقرت) والذي كان يفضل القبض في الصلاة ودليله أن الإمام مالك أورد في الموطأ حديثاً لرسول الله عليه الصلاة والسلام جاء فيه : " أمرنا نحن الأنبياء بتأخير الصبح وتقدم الفطور ووضع اليمنى على اليسرى " لذلك جرى بينه وبين الشيخ نقاش حول هذه المسألة ومعروف أن الشيخ كان من الذين يفضلون السدل وأنه كان يعتمد على مذهب الإمام مالك في هذه المسألة على الفعل لأن الإمام مالك كان يسدل رغم ذكره للحديث ، و أنه اعتد بفعل الفقهاء السبعة ودليل الإمام مالك هو فعل الصحابة لأن الفعل أبلغ من القول رغم عدم نكرانه للقبض لأن كلاهما ورد عن رسول الله عليه الصلاة والسلام ، ولما تحصل الشيخ الطاهر بلعبيدي على كتاب لأحد علماء شنقيط الذي كان مفتياً للمالكية بالمدينة المنورة عنوانه ( القول الفصل في تأييد مذهب أهل السدل ) وكتب له فيه " سأعطيك سلاحاً تحاربني به"<sup>30</sup>.

منهجه في الفتوى :

لقد تميزت فتاوى الشيخ عطية مسعودي بمعالجة القضايا والمشكلات التي كانت تحدث للناس ، ويحتاجون إلى حكم الشرع فيها. بما يتماشى مع روح العصر ، كما لم تكن فتاواه مجرد جواب عابر عن سؤال طارئ بل كانت فيها رسائل التثقيف و التوعية و التوجيه

وقد عرف الشيخ بأجوبته المقنعة التي تقارع الحججة بالحجة ، و الدليل بالدليل و لم يكن مجرد ناقلا لفتوى غيره ومؤديا لما تلقاه ، وإنما كان لبيب عارف يسهم بما ناله من علم وما اكتسبه من راحة عقل في اجتهاده في استخراج الأدلة الشرعية من أجل مقارعة نوازل العصر ،

ورغم أن فتاواه كانت تراعي بالمحمل المذهب المالكي باعتباره قاعدة تكوينه الفقهي ومرتكزه في الفتوى ، إلا أن ذلك لم يحده في بعض الأحيان لأن يخرج في فتاويه عن مذهبه إذا اقتضت الضرورة و المصلحة.

وينبغي أن ندرك بأن الفتوى عند الشيخ عطية مسعودي مثلما أشرنا لم تكن مجرد أجوبة عابرة بل كانت مؤسسة على مرتكزات أساسية بني عليها الفقه برمته وهي ما تعارف عليها بأصول الفقه والتي عرفها الفقهاء بأنها تلك المصادر التي يستنبط منها الأحكام<sup>31</sup> وهي القرآن و السنة و الإجماع و القياس و الاستحسان و المصالح المرسله و العمل بأهل المدينة و الأخذ بأقوال الصحابة ، كل هذه المصادر كانت مدار رحي الفتوى عند الشيخ عطية مسعودي ، بمعنى أن فتاويه كانت مبنية على منهج متدرج تتحكم فيه مصادر التشريع الإسلامي درجة درجة، حيث كان أول منطلقه في الفتوى القرءان الكريم، ومن نماذج ذلك<sup>32</sup>:

01 — سئل عن المحرمات من النساء فأجاب بأن المحرم ثلاثة أقسام محرم بالنسب ومحرم بالرضاع ومحرم بالمصاهرة ، وقد ذكرت في قوله تعالى : " وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ، حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِّنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا " <sup>33</sup>

02 — وسئل عن رجل طلق زوجته ثلاث طلاقات متفرقات فهل له إلى ردّ زوجته من سبيل ؟ فأجاب : إذا طلق الرجل زوجته مرة فله أن يردها ، فإذا طلقها الثانية فله أيضا أن يردها ويرجعها فإذا طلقها الثالثة فلا يحل له مراجعتها بحال من الأحوال ، و الأصل في ذلك قوله تعالى : "الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ، فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ " <sup>34</sup> ثم قال: " فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ " <sup>35</sup>.

03 — وسأل ذات مرة : ما قولكم يا شيخ في تحديد النسل ؟ فقال : أنا ليس لي قول ، إنه قول هذا الكتاب وكان يحمل نسخة من القرآن الكريم، لقد قال في صريح الآية: (لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ، يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاتًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ) <sup>36</sup> هذه مشيئة الله وغير هذا هو تحد لهذه المشيئة، فاختاروا لأنفسكم ما يحلو ...



وكان إذا لم يجد دليلا من كتاب الله بحث عنه في سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، ومن نماذج ذلك :

01 حينما سئل : هل تنفي المعصية الإيمان عن صاحبها حال تلبسه بها ؟ وما معنى قوله عليه الصلاة والسلام : "

لا يزي الزاني وهو مؤمن ... " ، فأجاب : قوله صلى الله

عليه وسلم : " لا يزي الزاني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن " حملة شارح الحديث على أنه لنفي الكمال أي لا يزي وهو كامل الإيمان نحو لا علم إلا بما نفع أو نفي نوره ، وقد ورد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من زنى نزع الله نور الإيمان من قلبه فإن شاء رده إليه رده " .

02 وسئل عن النصب التذكارية الموضوعة عند القبور هل لها أصل في الشرع ؟ فأجاب :

لعل الأصل في ذلك هو ما فعله النبي عليه الصلاة و السلام من وضعه على قبر عثمان بن مظعون رضي الله عنه حجرا ، قائلا : أعلم به قبر أخي و أدفن إليه من مات من أهلي فبناء على ذلك أجزى وضع حجر أو خشب عند رأس الميت ، و أما وضع حجرين للذكر وثلاثة للإنتى فإنما هو للفرق بين الشخصين .

03 — وسئل عن مقطوعة الرأس بنحو عصا هل تؤكل أو هي ميتة ؟ فقال : مقطوعة الرأس بنحو عصا وقيدة

ميتة لما في صحيح مسلم عن عدي بن حاتم قال : سألت رسول النبي عليه الصلاة و السلام على صيد المعراض فقال : " ما صاب بحده فكله ، وما أصاب بعرضه فهو وقيد " .

وكان إذا لم يجد الدليل في كتاب الله وسنة رسوله بحث عنه في مصادر الاستنباط الأخرى من أصول الفقه فكان إما يدل بقول الصحابة ، أو إجماع العلماء .

وما يلفت الانتباه أن الشيخ لم يكن أسير المذهب المالكي فقط في فتاويه فكان في بعض الأحيان ورفعاً للحرص و إيجاداً للرخص بقصد التيسير على الناس يفتي بما جاء في المذاهب الأخرى ومن ذلك مسألة ( تحليل المبتوتة) والقصد هنا المرأة المطلقة ثلاث في عبارة واحدة ورغم أن الشيخ كان متشدداً في هذه المسألة إلا أنه تيسيراً لرجل استفته وله أولاد فرخص له انطلاقاً من فتوى ابن تيمية في المسألة والتي يميز فيها إرجاع المطلقة ثلاث في عبارة واحدة .

كما أفتى بما ذهب إليه الشافعية في مسألة ( ذكر الله جهراً ) فأجاب بقول الإمام السيوطي حينما قال بعد ما أورد الأحاديث الدالة على استحباب الجهر بالذكر : إذا تأملت ما أوردنا من الأحاديث عرفت من مجموعها أنه لا كراهة البتة في الجهر بالذكر بل فيه ما يدل على استحبابه إما صريحاً أو التزاماً .

ومن جماليات ملكات الشيخ نباهة العقل وسلامة المنطق وهو ما جعله يتميز في الكثير من الفتاوى بصياغة الحجج و الأدلة انطلاقاً من استخدام العقل وحسن توظيف وسائل العصر

ونتائج علومه ومن نماذج ذلك<sup>37</sup> :

1 — أنه سئل عن بلوغ الصدقة للميت فقال الشيخ للسائل لو أننا أعطيناك رسالة لتضعها في البريد فهل تفعل

؟ فأجابه سأفعل ذلك ، فقال له الشيخ : أنت متأكد من أنك لن تمله في أثناء الطريق ، فقال له بالتأكيد ؟ ،

فقال له على الفور: عندما نحمل الله صدقة ليلبغها لفلان فهل نشك في أنه لا يفعل فكذلك الصدقة للأموات ،

فقد جاء رجلا إلى النبي صلى الله عليه وسلم و قال له يا رسول الله أبويّ ماتا و أنا صغير فهل لي أن أبرهما ، فقال له عليه الصلاة و السلام : " زر قبرهما و تصدق عليهما تكتب بارا عند الله".

02 — وفي موقف آخر لما سئل لماذا لم يقيض لنا الله خليفة مثل عمر بن الخطاب رضي الله عنه تعالى في عدله وإخلاصه وتقواه، فقال الشيخ : نحن لسنا الصحابة، ولهذا فالذي يحكمنا ليس عمر بن الخطاب .

03 — - وفي أحد الأيام جاءه أحد المهندسين الكهربائيين و قال له وهو في غاية الاستغراب كيف يمكن للملك الموت أن يقبض أرواحا متعددة في أماكن متفرقة متباعدة في لحظة واحدة؟ فأجابته الشيخ في الحال: عندما يريد العامل في مركز توزيع الكهرباء أن يطفى النور

على عدة مناطق من المدينة وفي لحظة واحدة هل يستطيع ذلك؟ فقال المهندس : باستطاعته أن يفعل ذلك، فقال الشيخ رحمه الله ، لم تستغرب فعل المخلوق، فكيف تستغرب من الخالق تعالت قدرته، أن يأمر بقبض الأرواح في شتى أنحاء العالم ، فافتنع الرجل بمثل هذا المثال الحي .

04- وقال له أحد المسئولين : لماذا نرسل إليك ولا تأتينا؟ فقال له الشيخ على الفور ، لقد رأيت من هو أعظم مني ومنكم يرسل إليكم خمس مرات في اليوم ولا تأتون، فلماذا تطلبون مني الإتيان إليكم؟ أتريدي أن أكون من شرار العلماء ؟ حيث قال الحسن البصري رضي الله عنه ، شرار العلماء الواقفون عند باب الأمراء ، وخيار الأمراء الواقفون بباب العلماء.

05- وسئل عن الربا هل هو حرام ؟ فقال لسائله بغضب وانفعال، تضعون الجمر في أيديكم وتسالوني إن كان يجرق أم لا ؟ إنكم تسخرون مني بطرح هذا السؤال.

06- وبعد الاستقلال جاءه ثلاثة رهبان مسيحيين وطلبوا منه أن يتحاوروا في أمور الدين فلم يعارض المرحوم وإنما قال لهم : آمنا بما أنزل إلينا وما أنزل إليكم ، فقال أحدهم هل يعارض الله تعالى ما قاله بالأمس بما قاله اليوم ؟ فقال الشيخ : كلام الله صادق لا يتعارض ولا يتناقض وإنما قوله الحق المبين فقال أحد الرهبان : ولكن مادام قد بعث عيسى عليه السلام ، فلماذا يبعث بعده غيره ؟ فرد الشيخ بدهائه المعهودة : من هو رئيس الدائرة الحالي ؟ فقالوا له اسمه فلان فقال لهم من هو رئيس الدائرة السابق فذكروا له اسمه فقال لهم : إذا أرسل لنا كل من الرئيس السابق والحالي فالأمر أيهما نستجيب ؟ فقالوا: لرئيس الدائرة الحالي، فقال هكذا تكونون قد أجبتم أنفسكم ، ففهموا مقصده واستأذنوا بالانصراف.

06 — وفي حادثة أخرى، اعترض أحدهم في أن يكون الموتى يحسون بنا ولا نحس بهم ، فقال له الشيخ لقد أعطاكم الله مثلا من الواقع ومن صنع الإنسان ، فالتلفزيون نحن كلنا في بيوتنا نشاهد المذيع ولكنه لا يشاهد أحدا منا .

وينبغي الإشارة بأن الشيخ لم يعتلى منبر الفتوى لحب ظهور أو لطلب جاه أو ليقال أنه عالم فيشار إليه بالبنان ولكن كان منطلقه في كل ذلك هو واجبه الشرعي الذي سيسأله الله عنه إذا لم يؤدي حقه مصداقا لقوله تعالى : " إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ، أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ " 38

وقد بين ذلك في كتابه لأحد قضاة المحكمة<sup>39</sup> حينما حذّره من الإفتاء لأنه في نظره يسبب للمحكمة ارتباكاً في أعمالها ، فأجابته بما نصّه : الحمد لله وحده و الصلاة و السلام على رسول الله وآله وبعد : سلام الاحترام و التحية و التعظيم و الإكرام لجناب الأستاذ قاضي المحكمة و أعوانه وفقهم الله وسدد خطاهم وأجزى على النهج القويم مسعاهم فإنكم تعلمون ما ابتلاني الله به من معرفة مسائل الدين وواجب علياً تبيينها للناس بمقتضى قوله سبحانه وتعالى : " و إذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه "40 وأوعد من كتم علماً بقوله : " إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب ، أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون "41 ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : " من سئل عن علم فكتمه وهو يعلمه أجم بلحاح من نار " ، فخوفاً من هذا الوعيد كنت أجيب السائلين بما أعلمه مع شدة التحري في أن لا أخرج عن حدود المفتي الذي هو الإخبار بالحكم الشرعي من غير إلزام ، و أخيراً بلغنا أنكم مستاءون من إفتائي للناس فإن كان لضعفكم أي متدخل في ما ليس من وظيفة المفتي مما يختص بالمحكمة فهو ضن غير مصيب ، بل كثيراً ما كنت أحيل مسائل النزاع على المحكمة بشهادة كثير ممن يستفتونني وأسألوهم إن شئتم يا إخواني .

أنا أشفق على نفسي من أن أدخل فيما يغضب ربي ، أو يوجب عليّ لوما ، ولست و الحمد لله ممن لا يعرف قدره أو يتعدى طوره ، ومع ذلك فلو صدر إليّ منكم أمر بالمنع من الإفتاء لتلقيت ذلك الأمر بصدر رحب ، و أرحت نفسي لأني كما قيل : " مكره أخاك لا بطل " والسلام .

كما ينبغي أن ندرك بأن إطلاعه الواسع وفهمه الملفت للمسائل الفقهية وتنوع مصادر معرفته بالعلوم الإسلامية مكنته من أن يتبوأ مكانة مرموقة بين أقرانه من المشايخ وسمحت له في النهاية بأن يعالج قضايا الناس ومشاكلهم بروح المتمرس المجتهد الذي يعرف متى تؤتى عزائم الله ومتى تؤتى رخصه ، وهو لا يفعل ذلك محاباة لصاحب سطوة أو تقرباً لذوي سلطة وجاه ولكنه يفعل ذلك عملاً بقول رسولنا صلى الله عليه وسلم : " إن هذا الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة " .

من كل ما سبق يتبين لنا بأن شيخ الجلفة الإمام عطية مسعودي الذي قال في حقه الشيخ محمد متولي الشعراوي عليه رحمة الله ، لما سمعه عن الشيخ من اتساع علمه و بدهاء عقله في الفتوى : ( ليتني كنت فيها جذعا ) ، واستشهد بمسائله الشيخ محمد الغزالي عليه رحمة الله ، في محاضراته بالجامعة الإسلامية ( الأمير عبد القادر بقسنطينة ) ، قلت كان الشيخ الإمام (عطية مسعودي) عليه رحمة الله يدرك معنى الفتوى و أهما تكليف وليست تشريف وهي عند الله عظيمة في الجزاء و العقاب لذلك كان يتحرى فيها مراقبة الله له و أمانة الخلق فيه ، لذلك فهج فيها منهجا وسطا فهو لم يذهب مذهب التشديد الخالص الذي يدعوا إلى تجميد كل شيء في الحياة والتفوق على ظاهر النص ، ولا مذهب التخفيف المطلق المؤدي إلى الانحلال و التميع وتفسير الحقائق حسب الهوى ومراد النفس ، فقد كان معتدلاً يعتمد على الكتاب و السنة دون أن يغفل عن روح التشريع ومراعاة المصالح و المفاصد كأصل من أصول مذهب الإمام مالك و التي من بينها درء المفاصد مقدم على جلب المصالح وكذا مبدأ التيسير ورفع الحرج و المشقة باعتماده على الأدلة العقلية كالمقياس و المصلحة المرسله و الاستحسان و سد الذرائع مع مراعاة ظروف العصر .

## المصادر و المراجع المعتمدة:

- 1 - سورة الشورى الآية (13).
- 2 - سورة الأنبياء الآية (25).
- 3 - سورة النساء الآية (162).
- 4 - سورة الزمر الآية (27).
- 5 - سورة النحل الآية (89).
- 6 - سورة التوبة الآية (122).
- 7 - ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، دار الكتب العلمية ، ط.1 ، 1991م ، ص 28.
- 8 - سورة المزمل ، الآية ( 05 ) .
- 9 - سورة آل عمران الآية (187)
- 10 - سورة البقرة الآية (159)
- 11 - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (فتى) ، دار البيان العربي ، ط.3 ، بيروت ، 1984 ، ص. 1051/1050 / الجوهري ، الصحاح ، مادة (فتى) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1984 ، ص . 245
- 12 - سورة النساء ، الآية ( 176 ) .
- 13 - محمد قاسم ، المعتمد ، (باب الفاء) ، دار صادر ، بيروت ، 2000 ، ص . 478 .
- 14 - حورية تاغلايت ، الفقه بين الأصالة و التجديد ، رسالة دكتوراه في الفقه و أصوله غير منشورة ، إشراف د. سعيد فكرة ، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة باتنة ، 2008/2007 ، ص. 169 .
- 15 - سورة الصافات ، الآية ( 11 ) .
- 16 - سورة الصافات ، الآية ( 149 ) .
- 17 - سورة النساء ، (176).
- 18 - يوسف بلمهدي ، البعد الزماني و المكاني و أثرهما في الفتوى ، مؤسسة العصر ، ط.2، الجزائر، 2003، ص.23-24.
- 19 - يوسف القرضاوي ، الفتوى بين الماضي و الحاضر ، دار البعث ، قسنطينة ، 1985 ، ص. 15 .
- 20 - ابن الصلاح ، أدب المفتي و المستفتي ، دراسة و تحقيق موفق عبد القادر ، دار الوفاء ، المدينة ، الجزائر ، ص.72
- 21 - ابن قيم الجوزية ، أعلام الموقعين عن رب العالمين ، دار الفكر ، ط.2 ، بيروت ، 1977 ، ص.224
- 22 - يوسف بلمهدي ، مرجع سابق ، ص.28-29 / محمد ابو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ص.340 .
- 23 - عبد المجيد مطلوب ، أصول الفقه الإسلامي ، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع ، ط.1 ، القاهرة ، 2005 ، ص.14
- 24 - عامر محفوظي ، تحفة السائل ، مطبعة النعمان ، الجزائر ، 2002 ، ص.60
- 25 - المصدر السابق ، ص.73-74
- 26 - سورة المائدة ، الآية (06)

27 - أنظر : علي الأخضرى ، الفقيه المجتهد العلامة سي عطية مسعودي ، موقع الجلفة انفو الإلكتروني ، يوم  
2011/09/27

28 - عامر محفوظي ، مصدر سابق ، ص.43

29 - عامر محفوظي ، مصدر سابق ، ص.46-47

30 - عطية مسعودي ، الفتاوى ، ت . ميلود قويسم ، غير منشورة ، ص.31.

31 - عبد المجيد مقصود ، مرجع سابق ، ص.18.

32 - عطية مسعودي ، مصدر سابق ، ص.45

33 - سورة النساء ، الآيات ( 22 ، 23).

34 - سورة البقرة ، الآية ( 229).

35 - سورة البقرة ، الآية ( 230).

36 - سورة الشورى ، الآية (49).

37 - أنظر : علي الأخضرى ، الفقيه المجتهد العلامة سي عطية مسعودي ، موقع الجلفة انفو الإلكتروني ، يوم  
2011/09/27 .

38 - سورة البقرة الآية (159).

39 - عطية مسعودي ، مرجع سابق ، ص.67.

40 - سورة آل عمران الآية(187)

41 - سورة البقرة الآية (159)